محضر اجتماع الهيئة العامة
لشركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة
المنعقد في نادي العلوية ببغداد
يوم الاربعاء 2022/6/8

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس ادارة شركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة استناداً الى احكام المادتين 86 و 87 / ثانياً من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتنفيذاً لقرار مجلس الادارة في اجتماعه الاول المنعقد بتاريخ 2022/2/17 ، انعقد اجتماع الهيئة العامة للمصرف في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاربعاء المصادف 2022/6/8 في قاعة نادي العلوية ببغداد ، برئاسة عضو مجلس الادارة الدكتور زيد عبد الستار البغدادي الذي رحب نيابةً عن رئيس وأعضاء مجلس الادارة وجميع العاملين في المصرف ، بالسيدات والسادة المساهمات والمساهمين وشكرهم على تلبيتهم الدعوة الموجهة اليهم ، كما رحب بالضيوف ممثلي البنك المركزي العراقي السيدتين غصون ريحان سلمان ودعاء خليل ابراهيم ، وممثل هيئة الاوراق المالية السيد سامر عبد العباس ، ومندوبي مسجل الشركات كلٌ من السيد هاشم حسون حسن والسيد مصطفى حسن عطية وشكرهم على حضور الإجتماع.

قبل البدء بالإجتماع استذكرت إدارة المصرف الحادث المؤسف الذي ألمَّ بعائلة مصرف المنصور للاستثمار بوفاة المرحوم المستشار الأستاذ عبد الباقي رضا هادي بتاريخ 2021/12/24 ، ودوره الكبير في دعم مسيرة المصرف وتوظيف خبرته المصرفية الواسعة لخدمة هذه المؤسسة ، ثم طلب السيد رئيس الجلسة من الحضور الوقوف دقيقة صمت لقراءة سورة الفاتحة الى روح المرحوم ، أسكنه الله فسيح جناته .

وعملاً بالمادة (95) من قانون الشركات النافذ فقد إختار رئيس الاجتماع ، السيد فراس محمدعلي جابر ، كاتباً لتدوين وقائع الاجتماع ، والمساهم السيد منير عبد الرزاق الوكيل مراقباً لحساب النصاب وجمع الاصوات ، ثم طلب من السيد المراقب حساب عدد الاسهم الممثلة في الاجتماع فأعلم بأن العدد بلغ (146,476,296,277) سهماً اصالة وإنابة وهو يمثل 58.59% من اسهم رأس المال البالغ (250) مئتين وخمسين مليار سهم وكان عدد الحضور (43) مساهماً.

بناءً عليه اعلن رئيس الاجتماع حصول النصاب القانوني وبدء الاجتماع ودعا الى انتخاب رئيس للهيئة العامة فتم ترشيح المساهم سعد مهند يحيى ليتولى رئاسة الهيئة العامة وقد تم إنتخابه بالاجماع فتسلم رئاسة الهيئة العامة وتقدم بالشكر للسادة المساهمين على ثقتهم به وتمنى ان يوفق في ادارة الاجتماع بتعاونهم وبما يرضيهم ، ونوه الى مضمون المادة (89) من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل فيما إذا كانت هناك رغبة لدى المساهمين بإضافة فقرة معينة الى جدول الاعمال ممن يملكون ما لايقل عن 10% من رأس مال المصرف ، ولم تكن هناك اضافة لأية فقرة ، واعلن ان جدول اعمال الاجتماع يتكون من سبع فقرات كما في كتاب الدعوة وان السيد المدير المفوض د.وليد عبد النور والمدير المالي السيد معاز الاسدي وممثل مراقبي الحسابات سيتولون تقديم الايضاحات اللازمة كلاً حسب اختصاصه ثم باشر بطرح فقرات جدول الاعمال للمناقشة على الوجه الاتي :

مصرف المنصور للاستثمار Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

1- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف خلال سنة 2021 والمصادقة عليه :

بعد أن رحب بالحضور وشكرهم على تلبيتهم دعوة السيد رئيس المجلس بين السيد المدير المفوض الإنجازات العديدة التي تحققت خلال عام 2021 ، إذ تم إستحداث وتقديم خدمات مصرفية جديدة مثل خدمة الصراف الآلي وتوطين الرواتب والقروض الصغيرة وإتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة والتعاقد لشراء رخص الأنظمة المصرفية المتخصصة في الإعتمادات وخطابات الضمان وغيرها والتي تساعد في تقديم الخدمات بشكل أفضل وأسرع وبدقة عالية ، كما تم تطوير الهيكل التنظيمي للمصرف بإدخال دوائر جديدة مثل دائرة التجزئة وتعزيز الدوائر المؤسسة حديثاً قبل عام 2021 مثل دوائر المخاطر والشركات لما له من دور مهم في تطوير خدمات المصرف ، كما تم تكثيف الجهود لتوسيع قاعدة الودائع المصرفية وتوسيع حجم الإئتمان بنوعيه النقدي والتعهدي وتخفيض الديون غير المنتجة والمتعثرة . وبعد هذه المقدمة عرض السيد رئيس الهيئة العامة الفقرة على السادة المساهمين وفيما يلي الملاحظات والاستفسارات والإجابة عليها :

أ- المساهم السيد غازي الكناني :

إستفسر المساهم غازي عن سبب التأخر في عقد اجتماع الهيئة العامة للمصرف على الرغم من اكتمال مهمة السادة مراقبي الحسابات منذ تاريخ 2022/2/20 وإن المصرف كان سبّاقاً من بين جميع المصارف العراقية بهذا الشأن وقد حصل لعدة سنوات على تكريم من قبل هيئة الاوراق المالية على هذا الامتياز وتمنى الاخذ بهذه الملاحظة مستقبلاً.

كما تطرق الى خلو تقرير مجلس الإدارة للعديد من التوضيحات الإضافية التي إعتاد تضمينها فيه مثل التوزيع الوظيفي للعاملين وأسماء مدراء الفروع وتفاصيل أملاك المصرف بالإضافة الى جدول بنتائج أعمال المصرف حسب الفروع ، كما وعد ببيان الفقرات الأخرى وتقديمها لإدارة المصرف لاحقاً للاخذ بها في العام القادم.

وإستفسر بشأن التبريرات المشار إليها في كلمة السيد رئيس مجلس الادارة والمتعلقة بالإنخفاض في الأرباح والنشاط العام للمصرف بسبب وباء كورونا وإنعكاساته على الوضع الاقتصادي العالمي بشكل عام ، موضحاً بأن جميع المصارف العاملة في العراق عملت في بيئة مماثلة ومليئة بالمخاطر وبنفس الوضع السياسي والامني والاجتماعي والاقتصادي ورغم ذلك فإن أرباحها وأنشطتها لم تنخفض ، كما أشار لوجود خطأ مطبعي في الصفحة الخاصة بأسماء السادة أعضاء المجلس إذ حذفت كلمة (زيد) من إسم عضو المجلس الدكتور زيد عبد الستار البغدادي .

أشاد المساهم السيد غازي الكناني بتركيز المصرف على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأعرب عن أمله بالتوسع في هذا النشاط لما له من أهمية عالية في زيادة الأرباح ، كما أن مخاطره محدودة قياساً بمخاطر القروض الكبيرة ، كما أشاد بالجداول والأشكال البيانية الواردة في التقرير لأهميتها في عكس أنشطة المصرف بشكل واضح ومختصر ومعبر خلال فترات المقارنة .

وأما فيما يخص جانب الأرباح فمن الضروري تحقيق نمواً واضحاً وأكبر من المحقق فيه كون أن المساهم يتطلع دائماً لهذه المسألة المهمة ، فلو قرر المصرف في هذا الإجتماع توزيع أرباح بنسبة 4% من رأس المال فهي لا تتماشى مع مستويات التضخم الذي اجتاح البلاد وارتفاع معدلات

مصرف المنصور للاستثمار Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

وأسعار السلع والخدمات وتأثيرات إنخفاض سعر صرف الدينار امام الدولار الأمريكي . لقد أثّر التضخم على مستويات الأرباح وجعلها تتآكل فقد وصل التضخم لنسبة 8% حسب مؤشرات وزارة التخطيط العراقية الإتحادية ، ومن الناحية الأخرى فإن إستمرار تدني السعر السوقي لسهم المصرف جعل المساهم يفقد شيئان ، أولهما الربحية والثاني تآكل المبلغ المستثمر من قبله ، ولابد من وضع الحلول لمعالجته من خلال تحقيق نتائج مبهرة وممتازة تؤدي الى رفع الطلب على سعر السهم .

كما أوضح بأن التقرير الفصلي الأول لعام 2022 أشار الى تحقيق المصرف ربح بحدود(2,271) مليار دينار وقد إحتل المرتبة العاشرة من بين المصارف المحلية وهذا يؤشر بأن الأرباح السنوية للمصرف ستتراوح ما بين (8 الى 9) مليار دينار ، مما يحتّم على إدارة المصرف دراسة الموضوع وتنمية الموارد الحالية وإيجاد قنوات ايرادية جديدة والإستفادة بشكل أكبر من الشريك الإستراتيجي للمصرف (بنك قطر الوطني) كونه من أكبر البنوك في الشرق الاوسط ويتمتع بشبكة واسعة من الفروع والعلاقات الخارجية في العالم ولديه تقنيات عالية ومتطورة وخدمات مصرفية متقدمة يمكن تقديمها للسوق المصرفي العراقي ، وأشار الى وجود أكثر من خمسمائة خدمة ومنتوج مصرفي في العالم وبالامكان توفير عدد منها في السوق العراقي وبما يحقق تميزه وتقدمه محلياً مما ينعكس إيجاباً على أرباح المصرف ، كما اشار الى ان نسبة المصاريف التشغيلية بلغت 60% وهي نسبة عالية مقارنة بالمصاريف الأخرى وكلما انخفضت هذه المصاريف كلما إزدادت أرباح المصرف .

أما فيما يخص العقود الهامة فقد إقترح إضافة تفصيلات أكثر مثل فترة العقد وطبيعة تكراره من عدمه ، وبشأن الهيكل التنظيمي فقد أثنى على التطورات الحاصلة فيه لا سيما فيما يخص إضافة دائرة الشركات والتسليفات وقد تساءل فيما إذا تمت المباشرة به وتفعيله لكسب الشركات العملاقة والكبيرة لإضافة رافد مهم من الإيرادات للمصرف .

بدايةً فقد أثنى السيد المدير المفوض على الملاحظات المقدّمة من قبل المساهم السيد غازي الكناني وأكد على أهمية جميع الملاحظات التي تطرح في إجتماع الهيئة العامة كونها تساعد في تحديد مواطن الضعف والقوة في المصرف وأنه سيتعامل معها بجدية تامة وتسجيلها أصولياً وسيعمل على وضع المعالجات اللازمة لها وتعزيز الحالات الإيجابية وتنميتها ، أما بشأن إجابتنا على الملاحظات فنود أن نبين بأن كلمة السيد رئيس مجلس الادارة توجز نشاط المصرف والنتائج المتحققة والدور الذي بدأ يلعبه القطاع المصرفي بعد جائحة كورونا وعبور المرحلة الصعبة جداً عالمياً ومن المؤكد بالنسبة للمصرف فإن مرحلة ما بعد كورونا ستكون إيجابية للإنطلاق بشكل اكبر وأوسع وتجاوز حالة الركود المؤقت ، وفيما يتعلق بالجانب الإئتماني فقد عمل المصرف بشكل مكثف ومتواصل على تعزيزه وتطويره وتم إدخال التطورات المصرفية الحديثة المتمثلة بالخطوط الدفاعية الثلاث ، وكان لهذه السياسة دوراً مهماً وبارزاً خلال السنوات الأخيرة الماضية إذ لم يضاف أي زبون جديد متعثر للمحفظة الإئتمانية خلال العامين الماضيين ، كما نجح المصرف ونتيجة للجهود المتواصلة بتخفيض حجم صافي الديون المتعثرة للفترات الماضية لتصبح بحدود (28.7) مليار دينار بعد أن كانت (78.8) مليار دينار من مجموع المحفظة قياساً بعام 2019 ، كما تم تحقيق التوازن بين المحفظة الإئتمانية والأنشطة المصرفية الأخرى ، أما بشأن الخطأ في

مصرف المنصور للاستثمار
Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

إسم الدكتور زيد عبد الستار البغدادي فهو خطأ مطبعي والمهم هو عدم وجود الخطأ في التقرير الأصلي المصدّق ، وبشأن تأخر عقد إجتماع الهيئة العامة فهو موضوع لوجستي وستتم معالجته مستقبلاً .

كما أوضح السيد المدير المفوض بأن رصيد الودائع لعام 2018 كان بحدود (1000) مليار دينار وكانت حصة زبونين منه فقط بحدود (780) مليار دينار ، أما رصيد الودائع الأساسية فكان لا يتجاوز الـ (170) مليار دينار ، وكان هذا التركز والذي يعود لزبونين من الشركات الكبار يشكل عبئاً كبيراً على المصرف ، رغم وجود أرصدة تفوقه في حساب المصرف الجاري لدى البنك المركزي العراقي ، إلا أن هذا التركز في الودائع لا يوفر المرونة الكافية لتوظيفها في أنشطة المصرف المتعددة ويجعل هذه المسألة محددة بالنوافذ الإستثمارية لدى البنك المركزي العراقي ووزارة المالية رغم الظروف المحيطة بهذا النشاط المحدود جداً في الفترة الأخيرة ، مشيرين الى المخاطر الكبيرة التي تواجه مثل هذه الودائع عند تعرضها للسحب المفاجئ وطبيعة المحفظة الإئتمانية وخصوصاً المتوسطة والطويلة الأمد التي تتطلب لتوظيفها إستقرار معين في أرصدة الودائع لتلافي تعرضها للسحب المفاجئ والمؤثر ، وهذا ما حدث بالفعل ففي بداية عام 2021 تم سحب الجزء الأكبر من هاتين الوديعتين لتسديد إلتزامات حكومية ولنتصور حجم المشكلة فيما لو لم يحتفظ المصرف بمثل هكذا مبلغ في حساباته لدى البنك المركزي العراقي ، وإستناداً لذلك وتنفيذاً لتوجيهات البنك المركزي العراقي فقد كثف المصرف من جهوده بتقليل التركزات في الودائع مع إستمرار العمل بتوسيع قاعدة صغار المودعين وقد نجح المصرف بذلك رغم الظروف الصعبة وتوجه أغلب جمهور المودعين بالإحتفاظ بمدخراتهم بعيداً عن المصارف لضعف الثقة لديهم بالمصارف وهذا ما يبرر ضعف الإيداعات في المصارف الخاصة رغم قيامها برفع نسب الفوائد بشكل كبير ، وخلال عام 2021 ارتفع عدد حسابات الأفراد والشركات بشكل ملفت ، وقد إنعكس ذلك على حجم الودائع الأساسية لدى المصرف .

أما فيما يخص الارباح المتحققة فلا يمكن المقارنة مع السنوات السابقة بسبب الحجم الكبير للإستثمار في الودائع لأجل وحوالات البنك المركزي العراقي وحوالات الخزينة في تلك الفترة مقابل إستثمار محدود وضعيف في هذه الفترة على الرغم من زيادة الأرباح خلال عام 2021 بنسبة 15.9% ، لذا فإن الأرباح المتحققة في هذه المرحلة نتجت عن التوسع في إيرادات (فوائد وعمولات) الأنشطة الأساسية للمصرف وزيادة حجم الإئتمان المباشر وغير المباشر (الحسابات خارج الميزانية) ، أما بشأن الإستفادة من بنك قطر الوطني في تطوير أنشطة وخدمات المصرف فقد تم ذلك بالفعل وهناك تعاون مستمر فيما بيننا وتم تشكيل لجان متعددة من قبلهم للتعاون والتواصل مع المصرف لتحقيق الغرض المذكور ، ونعمل حالياً لتوقيع إتفاقية مع (JP Morgan) ومع (Citibank) لإعتمادهم كمراسلين لمصرف المنصور للإستثمار ، وبالتأكيد سيكون لذلك مردود إيجابي وجيد للمصرف .

مصرف المنصور للاستثمار Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

ب- **المساهم السيد علاء الموسوي :**

أشار المساهم علاء لوجود بعض السلبيات على المصرف ومنها التأخر في تقديم الخدمات المصرفية رغم قدم المصرف ، والإنخفاض في حجم ودائعه والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي مقارنة مع عام 2018 إذ كان يزيد عن (1,215) ترليون دينار والآن وصل الى (377) مليار دينار ، وفي عام واحد إنخفضت بحدود (575) مليار دينار ، كما أشار الى أن نسبة مهمة من الأرباح المتحققة في السنوات السابقة كانت تعود للإستثمارات لدى البنك المركزي العراقي ، وأن أنخفاض الودائع في عام 2021 يعود لقيام الزبون بسحب جزء مهم من رصيده ولم يتم السحب بسبب سياسة المصرف بتخفيض التركزات وقد إستوضح عن سبب قيام الزبون بهذا السحب فهل يتعلق بمسألة الثقة بالمصرف لتصرف معين أم غير ذلك ، وإن تقييم أي مصرف يجب أن يكون إستناداً لعاملين ، أولهما سعر السهم في السوق ، والثاني الأرباح المتحققة ، كما لاحظ المساهم أثناء مراجعته للفرع الرئيسي للمصرف بأنه غير مؤهل للقيام بعمله بسبب قلة موظفيه مما إنعكس سلباً على الإجراءات التي كانت بطيئة مما دفعه لمغادرة الفرع وعدم التعامل معه . وبشأن الديون المتعثرة فلم يلاحظ أي إنخفاض فيها منذ عام 2019 ، وأستفسر عن نسبة التخفيض المتحققة هذا العام ، كما أشار الى عدم وجود دعاوى قانونية قد كسبها المصرف ، وبيّن أن هناك (20) زبون من المقترضين الكبار لم يأخذ المصرف منهم ضمانات كافية ولا توجد أية دعاوى قانونية على المتعثرين منهم .

لقد أجاب السيد المدير المفوض على تساؤلات المساهم السيد علاء الموسوي ، بأنه قدّم قبل قليل شرحاً وافياً وكافياً بشأن الأرباح المتحققة والودائع والإئتمان والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي وأن المصرف مستمر بسياسته وسوف يرى المساهمون ثمرة تلك الجهود في المستقبل القريب ، إضافة الى أنه أصبح للمصرف خلال السنتين السابقتين باقة كبيرة ومتنوعة من المنتجات المصرفية التي لم تكن موجودة قبل عام 2020 ، وبخصوص الأسهم وقيمتها السوقية فهذه المسألة تتأثر بالعديد من الأمور ، أما بشأن الدعاوى القانونية فإن المصرف يتعامل مع المتعثرين وفقاً لوضعهم المالي ، فهناك زبائن جيدين تعثرت أوضاعهم المالية بسبب الظروف الإقتصادية لمرحلة معينة مما يقتضي إجراء تسويات إئتمانية طويلة الأمد مع المتابعة المستمرة لهم ، وهناك زبائن متعثرين لم يبدوا تجاوباً واضحاً وجدياً مع المصرف مما يضطر المصرف لبيع عقاراتهم لإستحصال حقوق المصرف بالطرق القانونية .

ج- **المساهم السيد قاهر فاضل الموسوي :**

قدّم المساهم السيد قاهر فاضل الموسوي مذكرة تحتوي على عدد من الملاحظات بخصوص المصرف ، وسلم ممثلي البنك المركزي العراقي وممثل مسجل الشركات وكاتب الجلسة نسخة منها وكما مبين في المرفق .

كما إستفسر بشأن وجود قروض ممنوحة لغير العراقيين ، والمبالغ التي ساهم المصرف فيها كتبرعات ومساعدات إنسانية ، وعن سبب قيام المصرف بإعفاء أحد المقترضين لجزء من دينه وبحدود مليار دينار ، وأخيراً تطرق الى المبالغ المصروفة في مجال التدريب وأسبابها .

مصرف المنصور للاستثمار Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

بيّن السيد المدير المفوض بشأن المذكرة المشار إليها بأن المصرف وخلال السنوات الثلاث السابقة عمل بشأن الإئتمان بإتجاهين ، الأول انتقاء زبائن جيدين للمحفظة الإئتمانية وقد نجح في ذلك ولا توجد أية تعثرات خلال هذه الفترة ، والثاني معالجة الديون المتعثرة للسنوات السابقة والتي بلغ رصيدها الصافي بحدود (78.8) مليار دينار نهاية عام 2019 ، وقد تمكن المصرف وبجهود كبيرة من إسترداد جزء مهم منها ونجح في تخفيضها في عام 2020 لما يقارب (40.2) مليار دينار ثم في عام 2021 لما يقارب (28.7) مليار دينار ، وما تبقى منها فإن أغلبه مغطى بضمانات عقارية جيدة ونعمل على بيعها بالطرق الأصولية رغم العقبات العديدة والمعروفة لدى حضراتكم التي تواجه المصرف لتحقيق ذلك .

نحن نطمئن المساهمين جميعاً بعدم وجود أية خطط لإعدام أي دين طالما أنه موثق بضمانات عقارية جيدة وأن المصرف ملتزم بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) وقد كوَّن التخصيصات اللازمة لها بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي ، وحتى النسبة المحدودة من الأئتمان الذي أصبح غير مغطى بضمانات فإن سببه تسييل الأسهم المرهونة بأقل من قيمة الدين لإنخفاض قيمتها السوقية وأن المصرف يعمل على إستحصالها بالطرق القانونية .

كما أشار السيد المدير المفوض بأن القانون العراقي لا يسمح بمنح القروض لغير العراقيين ولا يوجد لدينا مثل هذا النوع من الإقراض ، أما بشأن المساهمات والمساعدات الإنسانية وإضافة لأهميتها ودورها في المجتمع فهي كانت ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي لبناء دار للعجزة وقد ساهم المصرف في حدها الأدنى البالغ (150) مليون دينار ، ولا توجد أية تبرعات أخرى تنفيذاً لقرار الهيئة العامة في العام الماضي بعدم الموافقة على تخصيص نسبة 1% من الأرباح للأغراض الإجتماعية .

أما بشأن إعفاء أحد المقترضين لجزء من دينه فإن القرض المشار إليه يعود لعام 2010 ، وكان بحدود خمسة مليارات دينار تم تسديد جزء منه خلال تلك الفترة ، ونتيجةً لجهود المصرف في متابعة وتخفيض الديون المتعثرة فقد أبدى المقترض إستعداده لتسديد جميع إلتزاماته مقابل إعادة إحتساب الفوائد المقيدة منذ ذلك الحين (رغم أن جزء مهم من الدين لم يكن موثقاً بضمانة عقارية أو أسهم) ، وبعد إعادة الإحتساب لوحظ وجود إختلاف في إحتساب الفائدة (التي كانت تحتسب يدوياً على مر تلك السنين لعدم وجود أنظمة ألكترونية دقيقة ومتطورة) وبحدود (600) ألف دولار لصالح المقترض ، ومن جانب المصرف فهو مقيد كفوائد ، لذا تم عكس المبلغ المذكور دون التأثير على أرباح المصرف ، بل على العكس من ذلك فقد تم إسترداد جزء مهم من التخصيصات التي سبق أن تم تكويتها بنسبة 100% لهذا الغرض .

وفيما يخص المبالغ المصروفة لأغراض التدريب فهي تتم وفق برامج وخطط والعديد منها يتم بإشراف وإعداد البنك المركزي العراقي ، وان الجزء الأكبر منها مخصص للعاملين في المصرف من العراقيين لزيادة خبرتهم ورفع مستوياتهم العلمية وتعزيز قدراتهم القيادية المصرفية السليمة .

مصرف المنصور للاستثمار Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

د- مداخلة من أحد المساهمين :

كانت هناك مداخلة من قبل أحد المساهمين بشأن قدرة المصرف على إستيفاء ديونه من خلال بيع العقارات لدى دوائر التسجيل العقاري المختصة دون اللجوء للمحاكم ، وبيّن السيد المدير المفوض بأن المصرف يعمل وفقاً للقانون ووعد بتسريع الإجراءات بالتنسيق مع القسم القانوني للمصرف .

بعد الانتهاء من مناقشة تقرير مجلس الإدارة لعام 2021 طلب السيد رئيس الهيئة التصويت عليه **فحصلت المصادقة عليه بالاجماع .**

2- مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليه :

استفسر المساهم غازي الكناني عن رصيد الديون غير المنتجة الظاهر في التقرير بمبلغ (47) مليار دينار وضرورة تكوين التخصيصات اللازمة حسب المعيار الدولي رقم (9) بنسبة 100% منها خلال سنتين أو ثلاث وحسم هذا المخصص من الأرباح السنوية ، كما إستفسر بشأن حصول المصرف على ضمانات كافية للتركزات الإئتمانية الواردة في جدول القروض البالغة (37) قرض برصيد إجمالي قدره (52) مليار دينار ، وفيما إذا كانت هناك دراسة جدوى للزبون ووجود ضوابط إئتمانية لزيارة مواقع عمل الزبائن ومعرفة وضعهم المالي وتدفقاتهم النقدية وتحديد المخاطر بشكل سليم ومدروس ، كما أشار الى ضرورة توسيع قاعدة الائتمان للقروض الصغيرة والمتوسطة وتقليل التركزات الإئتمانية النقدية والتعهدية مبيناً وجود (20) زبون حاصلين على نسبة 63% من المحفظة النقدية ، كما أن الكفالات المصدرة كانت مقابل كفالات متقابلة مع بنوك خارجية أو تأمينات نقدية بنسبة 15% معززة بضمانات عقارية ووجود العديد من المصارف التي لا تقبل اية ضمانات دون الـ 100% لتلافي المشاكل العديدة لهذا النشاط ، كما أشار الى ضرورة الإشارة الى حجم الإستثمار في سندات بناء البالغة (60) مليار دينار والربح المتوقع منها ، وإستفسر عن المراحل التي وصلت إليها الدعاوى القانونية المقامة من قبل المصرف على الغير والغرامات المقيدة من قبل البنك المركزي العراقي على المصرف منذ عدة سنوات بشأن نشاط نافذة العملة الأجنبية.

أجاب السيد مراقب الحسابات الى حدوث تقدم كبير وإيجابي بشأن تخفيض الديون غير المنتجة ، وأن المصرف يعمل وفق ضوابط إئتمانية جيدة لمواجهة المخاطر الناشئة عن هذا النشاط ، وتعهد بتقديم تفاصيل أكثر بشأن الدعاوى القانونية والإستثمارات في التقارير اللاحقة .

أجاب السيد المدير المفوض بأن المصرف ملتزم بتعليمات البنك المركزي العراقي بشأن إصدار خطابات الضمان والتأمينات المستوفاة عنها والضمانات الموثقة لها ولم تواجه المصرف أية إشكالات بهذا الخصوص ، كما يعمل المصرف على إستقطاب الشركات الكبيرة إلى جانت المتوسطة والصغيرة .

بعد الانتهاء من مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية 2021 طلب السيد رئيس الهيئة العامة التصويت عليه **فحصلت المصادقة عليه بالإجماع .**

مصرف المنصور للاستثمار Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

3- **مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليها:**

بيّن السيد رئيس الهيئة العامة بأن جميع المناقشات جرت حول الفقرتين السابقتين والتي كانت تتعلق بهذه البيانات والحسابات الختامية ولذلك فأنه يرى امكانية عرضها للمصادقة عليها بعد ان تم بحثها بالتفصيل **فحصلت المصادقة عليها بالاجماع .**

4- **اقرار مقسوم الارباح واحتجاز احتياطي التوسعات :**

بين السيد رئيس الهيئة بأن المصرف اعتاد سنوياً على احتجاز نسبة 5% من الارباح السنوية المتحققة لحساب احتياطي التوسعات وفقاً لقانون الشركات والتي بلغت هذا العام (405،894،583) دينار ، وهذا يتطلب موافقة الهيئة العامة عليه وطلب بيان الرأي بشأنه **فحصلت المصادقة عليها بالاجماع .**

أما بشأن مقسوم الأرباح فقد بيّن السيد عضو مجلس الإدارة بأن مجلس الإدارة يقترح توزيع نسبة 4% من رأس المال كأرباح نقدية للمساهمين ثم عرض هذه الفقرة على المساهمين للتصويت **فحصلت الموافقة على المقترح وتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 4% من رأس المال .**

5- **تخصيص نسبة 1% من الارباح للاغراض الاجتماعية :**

بين رئيس الهيئة العامة بأن المصرف إعتاد في السنوات التي سبقت السنة الماضية على تخصيص نسبة 1% من صافي الربح السنوي للأغراض الاجتماعية ، وبعد عرض الفقرة للتصويت **، لم تحصل الموافقة عليه .**

6- **تعيين مراقبي حسابات للعام 2022 وتحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة :**

بين رئيس الهيئة العامة ان السادة مراقبي الحسابات لعام 2021 وهما كلٌ من (الدكتور أياد رشيد القريشي والدكتور حسيب كاظم جويد) وأن التعليمات تسمح بإعادة تعيينهما لتدقيق حسابات المصرف لعام 2022 وتحديد أجورهما وفقاً لتعليمات مجلس المهنة وطلب التصويت على هذه الفقرة ، **فحصلت المصادقة على ذلك بالاجماع .**

7- **ابراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافآتهم :**

بين رئيس الهيئة العامة بأن هذه الفقرة تتضمن جزئين اولهما إبراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وهو يعرض هذا الجزء للتصويت **فحصلت المصادقة عليه بالاجماع مع تسجيل الشكر لهم .**

أما الجزء الثاني فيتعلق بتحديد مكافأة مجلس الإدارة على الجهود المبذولة من قبله ، وقد بيّن ان الهيئة العامة للمصرف وافقت في السنوات السابقة على صرف مكافأة مالية لكل عضو من اعضاء المجلس ، وطلب السيد رئيس الهيئة التصويت ، **فحصلت الموافقة على منح السادة رئيس وأعضاء المجلس مكافأة بمبلغ عشرة ملايين دينار لكل منهم .**

مصرف المنصور للاستثمار
Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

وبعد أن تم إستكمال بحث جميع فقرات المناقشة والتصويت على جدول أعمال الهيئة العامة لمصرف المنصور للإستثمار وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها أعلن رئيس الهيئة العامة ختام الإجتماع في الساعة الثانية عشر وخمسة وأربعين دقيقة ، متمنياً للمصرف استمرار التقدم والإزدهار ومكرراً شكره للحضور والمساهمة على أمل اللقاء في السنة القادمة .

فراس محمد علي جابر **كاتب**	**منير عبد الرزاق الوكيل** **مراقب**	**سعد مهند يحيى** **رئيس الهيئة العامة**

مصطفى حسن عطية **مندوب عن مسجل الشركات**	**هاشم حسون حسن** **مندوب عن مسجل الشركات**

مصرف المنصور للاستثمار Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة